ملخص المحاضرة رقم 02: النظرية الكلاسيكية

في نهاية هذا الملخص يتوقع أن يعرف الطالب:

- **تطور النظرية النقدية الكلاسيكية**
- **النظرية الكمية للنقود**
- **نظرية الأرصدة النقدية**

1- ظهور تطور النظرية النقدية الكلاسيكية (التقليدية):

لا يمكن فهم النظري التقليدية إلا بمعرفة آراء التجاريين الذين سبقوا التقليديين وساهموا في وضع وتحديد السياسة الاقتصادية في عصر الرأسمالية التجارية في أوروبا خلال الفترة من القرن ق16 إلى ق18 حيث قاموا بوضع المعالم الأولى للنظرية التقليدية بإعطائهم أهمية خاصة للنقود وتخلص رأي التجاريين في أن ثراء الدولة يقاس بما لديها من معادن ثمينة (الذهب والفضة) وبما أن المصادر الطبيعية من هذه المعادن بأوروبا كانت محدودو فقد اتجهت السياسة الاقتصادية للتجاريين نحو اكتساب أكبر قدر ممكن من المعادن الثمينة عن طريق التجارة الخارجية ونتيجة لتطبيق السياسة تدفقت هذه المعادن إلى أوروبا بكميات كبيرة رافقها ارتفاع عام وشديد في الأسعار داخل هذه الدولة وخاصة خلال القرن 16 ، حتى أن هذا القرن تميز بما يسمى (ثورة الأسعار) لذلك كان من الطبيعي وقتها أن يحاول الاقتصاديون البحث في طبيعة العلاقة بين زيادة كمية النقود وارتفاع الاسعار.

ومن الاقتصاديين التجاريين الذين حاولوا دراسة هذه العلاقة الفرنسي بودان ، 1530 – 1596 وهكذا ظهرت بعض التفسيرات بين كمية النقود ومستوى الأسعار ولكن ظاهرة ارتفاع الاسعار لم تكن مهمة في نظر التجاريين لأن المهم بالنسبة لهم كان زيادة كمية النقود (المعادن الثمينة).

لم يعارض آدم سميث وريكاردو ومن تبعهم من التقليديين تحليل التجاريين بشأن العلاقة السببية بين التغيير في كمية النقود والأسعار، لكنهك اعتقدوا اعتقادا جازما بأن أثر هذه التغيرات حيادي (بمعنى أنه لا يؤثر على المستوى) كما أن سميث وغيره قد عارضوا الاعتقاد التجارية في أن ثراء الدولة يقاس بما تملكه من المعادن الثمينة فالثروة الحقيقية في نظر الاقتصاديين تتمثل في السلع الاستهلاكية والاستثمارية، والنمو الاقتصادي يقاس بالزيادة في هذه السلع الحقيقية ومن ثم اهتموا بدراسة عملية الادخار والاستثمار.

والخلاصة أن الدور الوحيد الذي تؤديه النقود هو دور حيادي يتمثل في تسيير النشاط الاقتصادي دون أن تؤثر على مستواه.

وبشكل عام قام التحليل النقدي التقليدي على الافتراضات التالية:

1- وجود اقتصاد عند مستوى التوظيف الكامل.
2- المنافسة الكاملة وهذا يعني أن الأسعار تعكس نفقات الانتاج.
3- الدور الحيادي للنقود أي أنها تقوم فقط بدور الوسيط في المبادلة.
4- إستبعاد قيام النقود كمستودع للقيمة أو الثروة.

2- النظرية الكمية للنقود:

ظهرت هذه النظرية نتيجة لمحاولات عديدة لتحليل العلاقة بين كمية النقود المتداولة والمستوى العام للأسعار، ويقوم مضمون هذه النظرية على أن التغير في كمية النقود يؤدي إلى تغير مستوى الأسعار بنفس المعدل والاتجاه، فزيادة كمية النقود تؤدي إلى ارتفاع مستوى الأسعار بنفس نسبة الزيادة في كمية النقود، ويحصل العكس في حال انخفاض كمية النقود وهذا طبعا بافتراض ثبات العوامل الأخرى وقد قام بوضع هذه النظرية وتطويرها كل من الانجليزي لوك 1632- 1704 و دافيد هيوم 1711- 1776

ثم ميل 1773-1836 والفرنسي كاسيلو 1689-1755.

في عام 1886 حاول (سايمون نيوكومب) صياغة النظرية الكمية في صور رياضية بسيطة، إلا أن ذلك نم بشكل فعلي من طرف الاقتصادي الامريكي أرفيني فيشر عام 1917 من خلال معادلته المعروفة عن التبادل والتي اعتبرت تعبيرا رياضيا لنظرية كمية النقود، وإستندت على النقاط التالية:

- الطلب على النقود ينبغي أن يتساوى مع عرض النقود: $D = S$

D : الطلب على النقود

S : عرض النقود

- الطلب على النقود يساوي القيمة النقدية للمبادلات: $D = P \times T$

D : الطلب على النقود

P : الأسعار

T : الحجم الحقيقي للمبادلات

- عرض النقود يساوي الكتلة النقدية المتداولة ضرب سرعة دوراتها: $S = M \times V$

S: عرض النقور

V: سرعة تداول النقود

M: الكتلة النقدية

بالتعويض عن D و S بما يساويهما في 2 و 3 : $P \times T = M \times V$

$$P = \frac{M \times V}{T}$$

وهي الصيغة المبسطة لنظرية كمية النقود.

كمية النقود M هي المتغير المستقل والمستوى العام للأسعار (P) هو المتغير التابع في ظل ثبات حجم المبادلات (T) وسرعة تداول النقود (V).

تحليل مكونات معادلة التبادل لفيشر:

1- عرض النقود S :

يفرق فيشر بين الكمية المصدرة من النقود وبين الكمية المتداولة فعلا منها، فهذه الأخيرة تمثل عرض النقود خلال فترة معينة الزمن هي المعنية بالدراسة ومن ثم هي المؤثرة على المستوى العام للأسعار.

2- سرعة تداول النقود V :

يعرف فيشر سرعة تداول النقود بأنها عدد مرات التي تنتقل فيها الوحدة النقدية من يد إلى يد خلال فترة معينة من الزمن وهي ثابتة حسب فيشر ومستقلة عن كمية النقود فهي تتغير نتيجة عوامل أخرى غير نقدية كدرجة كثافة السكان وتطور وسائل النقل والمواصلات وعادات سوية المدفوعات في المجتمع.

3- الحجم الحقيقي للمبادلات T :

وهي عبارة عن مجموع الكميات في مختلف السلع والخدمات والأوراق المالية التي بيعت أو اشتريت فعلا بالنقود خلال الفترة التي تشير إليها المعادلة (عادة ما تكون سنة).

وبالتالي نجد من خلال هذه المعادلة أن تغير كمية النقود المتبادلة يقابله تغير في نفس الاتجاه ونفس النسبة في المستوى العام للأسعار

3- نظرية الأرصدة النقدية (مارشال) – كمبردج –

اهتم مارشال بالعلاقة بين الأرصدة النقدية التي يرغب الأفراد في الاحتفاظ بها وبين قيمة الدخل النقدي وهو يقرر أنه توجد نسبة معينة من الدخل النقدي، يرغب الأفراد بالاحتفاظ بها للأغراض الداخلية وأن هذه الرغبة في التفضيل النقدي تعتبر الحامل الأساسي الذي يحدد أثر المتغيرات النقدية على النشاط الاقتصادي.

وبذلك تعتبر نظرية مارشال عن الأرصدة النقدية تحولا جوهريا في التحليل النقدي بينما تركز نظرية كمية النقود اهتماما في التداول النقدي (عرض النقود)، نجد نظرية الأرصدة النقدية تركز اهتمامها على التفضيل النقدي (الطلب على النقود) وتتلخص النظرية فيما يلي:

- إنطلاقا من المعادلة السابقة في تحليل فيشر:

$$M \times V = P \times T \text{ .....(01)}$$

- العلاقة بين التفضيل النقدي (K) وسرعة دوران النقود (V) هي علاقة عكسية حيث:

$$K = \frac{1}{V} \text{ .....(02)}$$

- حجم المعاملات (T) يعبر من جهة أخرى عن الدخل أو الإنتاج (Y)

$$Y = T \text{.....(03)}$$

بتعويض قيم V في المعادلة (02) وفي المعادلة (01) نجد :

$$\frac{M}{K} = P \times T \text{..... (04)}$$

وبتعويض قيمة T في المعادلة (03) والمعادلة (04) نجد :

$$\frac{M}{K} = P \times Y$$

الصيغة النهائية لمعادلة كمبردج هي:

$$M = P\,(Y \times K)$$

$$P = M/(Y \times K)$$

ومنه نلاحظ أن هناك علاقة طردية بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار بشرط ثبات كل من الدخل أو الإنتاج (Y)، والتفضيل النقدي (K) وفي هذا الصدد يقول مارشال (عند ثبات كافة العوامل فإنه سيكون هناك علاقة طردية ومباشرة بين كمية النقود ومستوى الأسعار).

إن التغير الذي أحدثه مارشال بتعويضه الانتاج (الدخل) محل حجم المعاملات وبتعويض سرعة دوران النقود بالتفضيل النقدي لم يكن ليحدث الشيء الكثير على النظرية النقدية التقليدية، ومن ثم فالأول فيشر كان يبحث عن أسباب الانفاق والثاني مارشال كان يبحث عن أسباب الطلب على النقود.

إلا أن الشيء الجيد الذي أضافه مارشال تعين في وظائف النقود بعد أن كانت وسيط للمبادلة ووسيلة للدفع فقط في تحليل فيشر ومن سبقوه أضاف مارشال وظيفة الادخار أي أن النقود تعمل كمستودع للقيمة.

- هناك علاقة عكسية بين التفضيل النقدي والمستوى العام للأسعار.
- زيادة التفضيل النقدي نتيجة لحدوث تغير مفاجئ في رغبة المجتمع في الاحتفاظ بالنقود يؤثر بطريقة واضحة على الأسعار ومن ثم على الدخل النقدي.
- يعد التفضيل النقدي في تحليل مارشال مهما جدا حيث يعتبر عاملا رئيسيا يؤدي إلى تغير الدخل والأسعار وقد ينتج هذا التغير المفاجئ في التفضيل النقدي عند مارشال، عند حدوث تقلبات مفاجئة في التوقع أو في الحالة النفسية للأفراد والتي لا تقل أهمية عن كمية النقود وهذا ما يعطي أهمية واضحة للعنصر الانساني.